قصف المنشآت التجارية

غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن

HUMAN RIGHTS WATCH

HUMAN RIGHTS WATCH

قصف المنشآت التجارية

غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن

ملخص

قادت السعودية تحالفا من 9 دول عربية في حملة عسكرية ضد قوات الحوثيين في اليمن، منذ 26 مارس/آذار 2016. حظيت عملياتها العسكرية بدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أخرى. تسبب القتال في مقتل أكثر من 3200 مدني، 60 بالمئة منهم سقطوا في غارات جوية للتحالف، وفقا للأمم المتحدة. أصيب 5700 مدني أيضا في النزاع. أضرّت الضربات الجوية – أو دمرت – عددا كبيرا من المنشآت المدنية، مثل المنازل والأسواق والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية، موضوع هذا التقرير.

يوثّق التقرير ضربات التحالف الجوية بين مارس/آذار 2015 وفبراير/شباط 2016 على 13 منشأة اقتصادية مدنية، منها مصانع ومستودعات تجارية ومزرعة ومحطتي كهرباء. قتلت هذه الضربات 130 مدنيا وأصابت 171 آخرين. كانت المرافق التي قصفتها الغارات الجوية تنتج أو تخزن أو توزع البضائع للمدنيين، بما فيها الغذاء والدواء والكهرباء، وهي المواد التي كانت شحيحة حتى قبل الحرب في اليمن، الذي يعتبر من أفقر دول الشرق الأوسط. كانت هذه المرافق مجتمعة توظف ما يزيد عن 2500 شخص. توقفت كثير من المصانع عن الإنتاج، وفقد مئات العمال مصدر رزقهم.

يبدو أن جميع هذه الهجمات انتهكت القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب. تحظر القوانين الدولية تعمد استهداف الأعيان المدنية، والهجمات التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والهجمات التي تلحق أضرارا بالأعيان المدنية بشكل لا يتناسب مع المكاسب العسكرية المتوقعة. تشمل الأعيان المدنية المصانع والمخازن والمؤسسات التجارية الأخرى، ما لم تُستخدم لأغراض عسكرية، أو لم تُحول إلى هدف عسكري. هذه الهجمات التي ارتُكبت بشكل متعمد ومتهور ضد أعيان مدنية تُعتبر جرائم حرب.

تثير مجمل الهجمات على المصانع والبنى الاقتصادية المدنية الأخرى مخاوف من أن يكون التحالف بقيادة السعودية تعمّد إلحاق ضرر واسع بقدرات اليمن الإنتاجية.

حدّدت هيومن رايتس ووتش ذخائر استخدمت في 6 من المواقع التي زارتها. قدمت الولايات المتحدة أو أنتجت 4 أنواع من هذه الذخائر، كما أنتجت أو قدمت المملكة المتحدة نوعين آخرين، بما في ذلك قنبلة "بيفوي 4" الموجهة، المصنّعة في مايو/أيار 2015، أي بعد بداية حملة التحالف الجوية.

يستند هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية أجرتها هيومن رايتس ووتش في العاصمة اليمنية صنعاء، ومحافظة الحديدة في مارس/آذار 2016. قابلت هيومن رايتس ووتش 37 شاهدا في المواقع، وبحثت عن أهداف عسكرية محتملة في المنطقة، وعاينت بقايا الذخيرة التي وجدتها. يتضمن التقرير أيضا تفاصيل غارات جوية موثّقة من قبل على البنى الاقتصادية المدنية.

وفقا لـ "الغرفة التجارية الصناعية" في صنعاء، أضرّت ضربات التحالف الجوية – أو دمرت – 196 مؤسسة عمل بين مارس/آذار 2015 وفبراير/شباط 2016. أعطت الغرفة التجارية هيومن رايتس ووتش قائمة تحتوي على معلومات عن 59 معملا ومستودعا وبنى اقتصادية مدنية أخرى، استهدفتها غارات التحالف، مع تواريخ قصفها ومواقعها. لم تستطع هيومن رايتس ووتش التأكد من هذه المعلومات أو تحديد أي من هذه المواقع استخدم لأغراض عسكرية فأصبح هدفا عسكريا مشروعا، باستثناء المواقع التي ناقشها هذا التقرير. لم تنقل الغرفة التجارية الصناعية أي مزاعم عن استخدام الحوثيين والقوات المتحالفة معهم مواقع بنى اقتصادية لأغراض عسكرية.

عاش كثير من الناس في اليمن في ضيق اقتصادي شديد، حتى قبل الحملة الجوية بقيادة السعودية. عانى المدنيون اليمنيون منذ بدأت الحملة من النزاع المسلح بشكل مباشر، ومن الحصار الذي فرضه التحالف وإعاقة تسليم المساعدات الإنسانية. احتاج حوالي 21.2 مليون شخص -82 بالمائة من السكان- لبعض أشكال المساعدة الإنسانية، بعد تصاعد النزاع المسلح في كامل أرجاء اليمن، وفقا لـ "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية".

يبقى من غير الواضح أي أثر إضافي سيتسبب فيه قصف البنى الاقتصادية المدنية على السكان، ولكن الغذاء والأدوية والسلع الاستهلاكية الأخرى صارت شحيحة أكثر، وأسعارها ارتفعت بشكل حاد. قالت عائلات لـ هيومن رايتس ووتش إن ارتفاع أسعار الغذاء والنقل والدواء جعلت من الصعب أو المستحيل عليهم تحمّل تكاليف الاحتياجات الأساسية. قال العمال الذين قُصفت أماكن عملهم وفقدوا مصدر رزقهم لـ هيومن رايتس ووتش إنهم كافحوا لتأمين لقمة العيش، بعد أن سرّحتهم معاملهم أو أغلقت، وخاصة في ظل ارتفاع أسعار السلع.

أعلنت أطراف النزاع في اليمن وقف العمليات العدائية في 10 أبريل/نيسان، وبدأت محادثات سلام في الكويت ذلك الشهر لاحقا. رغم انخفاض مستوى العنف في البلد بعد دخول وقف النار حيز التنفيذ في 11 أبريل/نيسان، استمرت الضربات الجوية والقتال البري. مع تواصل مفاوضات إنهاء النزاع، حذّر بان كي مون، الأمين العام الأمم المتحدة عند وصوله للكويت في 26 يونيو/حزيران إلى أن "الاقتصاد في وضع حرج" مشيرا إلى "ندرة خطيرة للمواد الغذائية الأساسية".

ينبغي أي يشمل أي اتفاق سلام المحاسبة عن انتهاكات قوانين الحرب من قبل جميع أطراف النزاع. يشمل التحالف 5 أعضاء من مجلس التعاون الخليجي: هي السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات، ودول عربية أخرى هي مصر والأردن والمغرب والسودان. قوات الحوثيين وحلفاؤهم أيضا أطراف في النزاع، لا سيما القوات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، الذي أجبِر على ترك منصبه في فبراير/شباط 2012. تشمل القوات الأخرى المشاركة في النزاع الميليشيات الموالية للتحالف في جنوب اليمن، و"تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية".

الولايات المتحدة طرف في النزاع أيضا منذ الأشهر الأولى للقتال. قال متحدث عسكري أمريكي في يونيو/حزيران 2015 إن الولايات المتحدة تساعد التحالف بـ "الدعم الاستخباراتي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، التي تهدف إلى المساعدة والدعم الاستشاري، والدعم اللوجستي، وتشمل التزود بالوقود جوا، مع ما يصل الى طلعتين للتزويد بالوقود يوميا". اعترفت الولايات المتحدة في مايو/أيار 2016 أنها نشرت قوات في اليمن بدور قتالي ضد القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وفقا لوزارة الدفاع البريطانية، تقدم المملكة المتحدة "دعم تقنيا، وأسلحة موجهة بدقة، وتبادل معلومات مع القوات المسلحة في السعودية".

نجحت السعودية في حشد التأييد في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لمنعه من إنشاء آلية تحقيق دولية مستقلة. ليست هيومن رايتس ووتش على علم بأي تحقيقات ذات مصداقية من قبل السعودية أو أعضاء التحالف الآخرين في هذه الضربات أو غيرها من الضربات غير القانونية المزعومة، ولا بأي تعويض مقدّم للضحايا. أبلغت سامانثا باور، السفيرة الأميركية بالأمم المتحدة، هيومن رايتس ووتش في مايو/أيار 2016، أن السعوديين فتحوا تحقيقا في هجوم على سوق في مستباء شمال اليمن أسفر عن مقتل 97 مدنيا على الأقل. ومع ذلك، لم تعلن الحكومة السعودية أية نتائج حتى الآن.

أصدرت الحكومة السعودية في 27 مايو/أيار بيانا تؤكد فيه أن قوات التحالف حرصت على "التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كافة في جميع عملياتها العسكرية". أشار البيان إلى أن المستشارين القانونيين كانوا حاضرين أثناء التخطيط ومع فرق الاستهداف، وأن القوات نشرت مراقبين في الخط الأمامي لضمان عدم وجود مدنيين في محيط الأهداف. وأشار البيان أيضا إلى أنه كلما زُعم استهداف مدنيين ومنشآت مدنية أو منظمات غير حكومية أثناء شن العمليات، أجرى التحقيقات فريق تحقيق مستقل ومتميز أنشئ في مقر سلاح جو التحالف.

لم تجد هيومن رايتس ووتش أي دليل من شأنه دعم هذه المزاعم السعودية، ولم تقدم الحكومة السعودية أي معلومات عامة يمكن التحقق منها.

لم تُجر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أي تحقيقات معلومة في أي ضربات غير قانونية مزعومة. تشير التصريحات العلنية أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا تعولان على السعوديين، بالقول إنهم بصدد إجراء تحقيقات. قالت الحكومة البريطانية إنها قدمت معلومات لمساعدة التحقيقات السعودية، ورغم ذلك لم ترغب في شرح كيفية تبادل المعلومات هذه وما نتج عنها.

على السعودية وغيرها من أطراف الصراع في اليمن، بما في ذلك الولايات المتحدة، ضمان الامتثال لقوانين الحرب، بما في ذلك حظر شن هجمات على أعيان مدنية. ينبغي على الدول الوفاء بالتزاماتها للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتقديم التعويض الفوري والكافي للمدنيين المتضررين أو ذويهم. فشل كل الأطراف حتى الآن في إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة يدلّ على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل.

واصلت الحكومات الأجنبية بيع أسلحة إلى السعودية بعد بدء الحملة الجوية، رغم وجود أدلة متزايدة على أن التحالف استخدم هذه الأسلحة في غارات جوية غير مشروعة. على جميع الدول التي تبيع الأسلحة إلى السعودية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا، تعليق مبيعات الأسلحة حتى تحد من الغارات الجوية غير القانونية في اليمن، والتحقيق بمصداقية في الانتهاكات المزعومة.

ارتكبت السعودية انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وهي عضو في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفشلت في إجراء تحقيقات ذات مصداقية ونزيهة وشفافة في جرائم حرب محتملة. لجأت إلى موقعها في المجلس لحماية نفسها من المساءلة عن انتهاكات اليمن. على الجمعية العامة للأمم المتحدة تعليق حقوق عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

التوصيات

للسعودية وبقية أعضاء التحالف

- يجب الالتزام بقوانين الحرب، بما في ذلك حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والتي لا تميز بين مدنيين ومقاتلين، والهجمات التي تؤدي إلى خسائر في صفوف المدنيين لا تتناسب مع الميزة العسكرية المتوقعة.
- اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين، ويشمل هذا تقديم إنذارات فعالة مسبقة قبل الهجمات حيثما أمكن.
- إنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة ذات نطاق التأثير الواسع في المناطق المأهولة بالسكان، اتساقا مع حظر الهجمات العشوائية.
- إجراء تحقيقات شفافة ومحايدة في المزاعم القابلة للتصديق بانتهاكات قوانين الحرب، بما يشمل الوقائع التي يغطيها هذا التقرير.
- تفعيل سياسة التحقيق في الغارات الجوية التي شهدت سقوط أعدادا كبيرة من المدنيين، حتى في غياب أي أدلة على وقوع انتهاكات لقوانين الحرب.
- نشر أي معلومات عن الأهداف العسكرية المقصودة في الغارات الجوية التي أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين، وجميع الدول المشاركة في تلك الغارات.
- إعلان نتائج التحقيقات واتخاذ إجراءات تأديبية أو القيام بملاحقات قضائية عند اكتشاف وقوع انتهاكات أو جرائم حرب.
- تقديم تعويضات فورية وملائمة للمدنيين وعائلاتهم، تعويضا على القتل والإصابات والأضرار اللاحقة بالممتلكات جراء الغارات الموجهة بالخطأ. يجب النظر في تقديم تعويضات مالية للمدنيين الذين عانوا جراء الغارات دون اعتبار وقوع مخالفات.

لحكومة الرئيس هادي

- يجب دعوة التحالف لتوفير معلومات تفصيلية عن الأهداف العسكرية المقصودة من الغارات التي قُتل فيها مدنيون. يجب إتاحة المعلومات علنا والضغط لتقديم تعويضات كلما تبين وقوع أخطاء.

للحوثيين والقوات المتحالفة معهم

- يجب الالتزام بقوانين الحرب، ويشمل هذا اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتقليص المخاطر اللاحقة بالسكان الخاضعين لسيطرتهم.
- تفادي وضع الأهداف العسكرية في مناطق مكتظة بالسكان، واتخاذ خطوات لإبعاد المدنيين عن المناطق المعرضة للهجمات.

للولايات المتحدة

- يجب إجراء تحقيقات في الضربات الجوية التي توجد أدلة موثوقة على أنها انتهكت قوانين الحرب، وكانت الولايات المتحدة شريكا مباشرا فيها، بما في ذلك عن طريق تزويد الطائرات المشاركة بالوقود، وتوفير معلومات الاستهداف والاستخبارات، أو أي دعم مباشر آخر.
- التوضيح العلني لدور الولايات المتحدة في النزاع المسلح، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها لتقليص الخسائر في صفوف المدنيين أثناء العمليات الجوية، والتحقيق في مزاعم انتهاكات قوانين الحرب.

للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبقية داعمي التحالف

- على جميع داعمي التحالف دعوة السعودية وأعضاء التحالف الآخرين إلى تنفيذ التوصيات أعلاه.
- دعوة السعودية وأعضاء التحالف الآخرين للموافقة على إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة من قبل جميع أطراف الصراع في اليمن.
- على الدول التي تجعلها مشاركتها في القتال طرفا في النزاع، الالتزام بقوانين الحرب، بما في ذلك عن طريق إجراء تحقيقات في أي ضربات جوية توجد أدلة موثوقة لانتهاكها قوانين الحرب وكانت الدول مشاركة بشكل مباشر فيها.

للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا وبقية الدول المصدرة للأسلحة إلى السعودية

- وقف جميع مبيعات السلاح إلى السعودية إلى أن تقلص غاراتها الجوية غير القانونية في اليمن وتحقق بمصداقية في الانتهاكات المزعومة، وتحيل المسؤولين على المساءلة.
- دعوة السعودية وأعضاء التحالف الآخرين لتنفيذ التوصيات الواردة أعلاه.
- في حالة عدم عمل التحالف الفوري على إجراء تحقيقات ذات معنى، يجب دعم مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة (انظر أدناه) في إجراء تحقيق دولي مستقل في الضربات غير القانونية المزعومة.

للدول أعضاء مجلس الأمن الدولي

- يجب المطالبة بإحاطة يقدّمها المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول حالة حقوق الإنسان الراهنة في اليمن.
- تذكير جميع أطراف النزاع اليمني بأن أي شخص تتبين مسؤوليته في "تخطيط أو توجيه أو ارتكاب أعمال تخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق أو القانون الدولي الإنساني أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان"، فضلا عن المسؤولين عن إعاقة تسليم المساعدات الإنسانية لليمن، ربما يخضعون لحظر السفر وتجميد الأصول بموجب القرار 2140.
- تشجيع لجنة الخبراء المشكلة بموجب القرار 2140 على جمع الأدلة حول مسؤولية الأفراد عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبقين أو إعاقة المساعدات الإنسانية، وكشف المعلومات للجنة العقوبات الخاصة بالقرار 2140.

للدول أعضاء الجمعية العامة في الأمم المتحدة

- التعليق الفوري لحقوق عضوية السعودية في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتشكيل لجنة للانتهاكات "الجسيمة والمنهجية" للقانون الدولي في اليمن.

لمجلس حقوق الإنسان

- يجب عقد جلسة خاصة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، إذا لم تعالج قوات التحالف التي تقودها السعودية الانتهاكات المزعومة ولم تحقق في الانتهاكات، أو إذا فشلت في تحسين الوضع الإنساني في اليمن.
- يجب تشكيل آلية تحقيق مستقلة ودولية للتحقيق في جميع انتهاكات قوانين الحرب من قبل جميع أطراف النزاع، إضافة إلى آلية التحقيق الوطنية.

قصف المنشآت التجارية

غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن

منذ مارس/آذار 2016، شنّ تحالف بقيادة السعودية وبدعم من الولايات المتحدة غارات جوية ضد الحوثيين والقوات المتحالفة معهم في اليمن. تسببت هذه الغارات في انتهاكات عديدة لقوانين الحرب. يوثق هذا التقرير أحد الجوانب المنسية لهذه الحملة العسكرية، وهو قصف المصانع والمستودعات والبنى الاقتصادية المدنية الأخرى.

يبحث تقرير "قصف المنشآت التجارية" في تفاصيل 17 ضربة جوية غير قانونية على ما يبدو, استهدفت 13 موقعا اقتصاديا, منها مصانع ومستودعات تجارية ومزرعة ومحطتي طاقة. تسببت الهجمات في مقتل 130 مدنيا على الأقل, وإصابة 171 آخرين. قابلت هيومن رايتس ووتش ضحايا وشهود عيان في مواقع متضررة في محافظتي صنعاء والحديدة, وبحثت عن أهداف عسكرية محتملة في المناطق المجاورة, وعاينت بقايا الذخائر التي وجدتها.

كانت المرافق التي قُصفت توظف أكثر من 2500 شخص. أوقفت عديد من المصانع إنتاجها بعد الهجمات، وخسر مئات العمال مصدر رزقهم. كان هناك هدف عسكري على مقربة من مكان الهجمات في حالة واحدة فقط. تثير مجمل الهجمات على المصانع والبنى الاقتصادية المدنية الأخرى مخاوف من أن يكون التحالف بقيادة السعودية قد تعمد إلحاق ضرر واسع بقدرات اليمن الإنتاجية.

في غياب تحقيقات ذات مصداقية وحيادية في اليمن، على السعودية وأعضاء التحالف الآخرين الموافقة على إجراء تحقيق دولي مستقل في هذه الهجمات غير القانونية المزعومة وغيرها.

تدعو هيومن رايتس ووتش الحكومات الأجنبية إلى وقف مبيعات ونقل جميع الأسلحة والعتاد إلى أطراف النزاع في اليمن إذا كان هناك خطر كبير من استخدام هذه الأسلحة لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب.

ورشة الشرق الأوسط للخياطة والتطريز في صنعاء، اليمن، بعد أن قصفتها طائرات التحالف في 14 فبراير/شباط 2016. قُتل في القصف عامل وأصيب 3 من بين 17 آخرين كانوا داخل الورشة.
© 2016 بلقيس ويلي/هيومن رايتس ووتش

hrw.org